

امتناع الولايات الأمريكية المتحدة عن التجارة مع الصين..

الوجه الحسن الوجه السيئ والوجه القبيح

نحن نؤمن بأن أهم نوع للعلاقات الدولية هو ذلك الذي يقوم بين المديرين والشركات، ليس ذلك الذي يقوم بين السياسيين. ويعد الوضع الحالي حول مضايق تايوان أهم شاهد على زعمنا هذا، إذ ضجت الصحف به في كل من بيجينغ، تايبيه وواشنطن. وقد كان الصحفيون يفتقرون إلى مزيد من الأخبار عن العلاقات التي نشأت بين الشعوب الثلاثة بفعل التجارة، فحالت بذلك دون العمليات العسكرية. وعليه، يمكن اعتبار التجارة مكوناً أساسياً للعلاقات الدولية والسياسية بحيث يمكن وصفها ببساطة، كخلفية موسيقية. لكن بالطبع، ربما صارت الخلفية الموسيقية أحياناً صاحبة جداً.

كان توماس جيفرسون (Thomas Jefferson) أول من ابتكر استخدام العقوبات التجارية لتحقيق أغراض سياسية، عام 1807 م. وقد كانت القروود التي حاول إقناعها أنثى ضخمة وعنيدة، إنجلترا وفرنسا. وكان الهدف قد حمل تلك الشعوب النزاعة للحروب على ترك السفن الأمريكية (بما فيها تلك التي تبحر ذهاباً وإياباً بين المستعمرات) وحيدة في البحار العليا.

بسبب افتقارنا إلى الملاحة بحرية قادرة على المنافسة، كان حلم رئيسنا الثالث اللجوء لأسلوب الحظر التجاري - بدلاً من استخدام التجارة كجزرة، فخطط للتحكم في التجارة ومن ثم توظيفها كعصاة.

وعلى كل حال، بدلاً من أن تعمل سياسة جيفرسون (Jefferson) على حمل فرنسا وإنجلترا على تغيير مواقفهما السياسية، عرضت تجارة إنجلترا الجديدة للخطر. فكتبوا يشتكون:

كانت سفننا في حركة دائمة، ومجرد أن تدخل إلى المحيط؛ كانت تمخر عبابه مبحرة فتعود محملة بالبضائع؛ والآن حكم عليها بالصدأ، إذ وقعت فريسة لـ (جيفرسون) (Jefferson)، الديدان والحظر التجاري⁽¹⁾.

خلال خمسة عشر شهرًا انهارت فكرة الحظر التي جاء بها جيفرسون (Jefferson)، إذ ساهمت حرب 1812م، في تسوية المشاكل الناجمة عن الهجوم الإنجليزي في البحار. وكان حري بنا أن نتعلم من حماقة جيفرسون (Jefferson) أن العقوبات التجارية الحكومية نادرًا ما تحقق أهدافها المنشودة. لكن مع الأسف، لم نفعّل. فلنتأمل معًا سجل آثار العقوبات التجارية التي فرضت خلال القرن الماضي:

في عام 1940 م، أخطرت الولايات الأمريكية المتحدة اليابان بضرورة الانسحاب من الصين، وفرضت عليها حظرًا تجاريًا حرمتها بموجبه من الحصول على الجازولين والخرقة من كل أنواع المعادن. فكان هذا الإجراء عاملاً مباشرًا وسببًا أساسيًا لهجوم بيرل هاربر.

منذ عام 1948 م، والدول العربية تقاطع إسرائيل، مكتفية بالتبادل التجاري مع بعضها بعضًا. لكن، لك أن تتخيل إلى أي مدى ساعدت تلك المقاطعة التجارية على تغذية الصراع في المنطقة وعلى الرغم من كل هذا، لا تزال إسرائيل باقية.

في عام 1959 م، سيطر كاسترو (Castro) على مقاليد الحكم في كوبا، فسارعت الولايات الأمريكية المتحدة إلى فرض حظر على السكر والسجاير

الكوبية، لكن كاسترو (Castro) ما زال باقياً على سدة الحكم هناك. وفي عام 1973م، لجأت دول الأوبك إلى استخدام ورقة النفط بهدف حمل الولايات الأمريكية المتحدة على قطع الدعم عن إسرائيل. لكن، على الرغم من ذلك، لا تزال الدولارات الأمريكية تتدفق بسرعة شديدة إليها، والآن تتدفق إلى مصر أيضاً.

في عام 1979م، أخطرت الولايات الأمريكية المتحدة الاتحاد السوفيتي بضرورة الانسحاب من أفغانستان. فرفض. فقاطعت أمريكا أولمبياد موسكو وحظرت بيع الحبوب والتقنية على الروس. وكانت النتيجة: استمر الروس في قتل الأفغان (وبالمناسبة، وصلوا قتل الجنود الروس أيضاً) لعشر سنوات أخرى. وأكثر من ذلك: قاطعوا هم والرياضيون من حلفائهم أولمبياد أمريكا اللاتينية عام 1984م. وعلى كل حال، لم يجد حظر التقنية المتقدمة أي نفع يذكر. وفي منتصف سبعينيات القرن المنصرم، خسرت شركة جون (John) للمجنزرات، قسم سان ديغو، التي كانت تعمل في مد أنابيب الغاز الطبيعي في الاتحاد السوفيتي، ملايين الدولارات بسبب إلغاء عقودها. فخسرت تلك العوائد إلى الأبد؛ لأن السوفيت علموا أنفسهم كيفية فحصها وإصلاحها بدقة متناهية. فتحوّلت شركة جون (John) عام 1989م، للبحث في تطوير الأسلحة الروسية، فحصلت على كل تقنيات الحاسوب التي كانت متاحة في الغرب آنئذٍ، من أجهزة (IBM) وأجهزة (Apples) إلى أفضل الأجهزة من تايوان واليابان.

صحيح.. ربما ساعدت العقوبات التجارية المتعددة التي فرضت على جنوب أفريقيا في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، على تسريع زوال نظام التفرة العنصرية. لكن، انظر إلى أي مدى غيّر الحظر التجاري الذي فرضه العالم على العراق مدة عشر سنوات، السياسة هناك.

قد أدى استغلال التجارة بوصفها سلاحاً لقتل الأطفال، في الوقت الذي كان صدام حسين ينفق اثني عشر مليون دولار على احتفالات عيد ميلاده.

إذن، نخلص إلى أن أفضل وصفة لإحلال السلام في الشرق الأوسط (ولمحفظة دافع الضرائب أيضاً) هي تخلي جميع الأطراف عن استخدام ورقة الحظر التجاري بكل أشكاله.

على صعيد آخر، استمرت معاملتنا للصين الشيوعية بعد عام 1949م، بالطريقة نفسها تقريباً، إذ قررنا حظرًا تجاريًا كاملاً معها حتى عام 1972م، ثم طلبنا إليها مؤخرًا إجراء تعديلات سنوية من أجل تعرفه جمركية طبيعية لممارسة التجارة؛ لكن لأن الصين بدأت تتخلى تدريجيًا عن جلد الشيوعية خلال تسعينيات القرن الماضي، تخلت أمريكا عن تلك الشروط. ليوافق الكونجرس في النهاية ورئيس الجمهورية على إقامة علاقات تجارية طبيعية دائمة مع الصين، والسماح لها بالانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية.

لكن، على الرغم من هذا التطور المثير، ثمة ثلاثة مظاهر مهمة لتنظيم التجارة الأمريكية، ما زالت تجعل المهمة صعبة لممارسة الأعمال التجارية مع الصين:

- 1 - القرار الخاص بحماية التجارة الخارجية ضد الفساد.
- 2 - ضوابط الأمن الوطني التي تحكم عملية تصدير التقنية المتقدمة للعالم الخارجي.
- 3 - ضوابط الهجرة والسفر.

وتمثل هذه السياسات الحكومية عائقًا أمام التبادل التجاري مع الصين، وسوف تكون محور حديثنا في هذا الفصل.

أولاً: الوجه الحسن - القرار الخاص بحماية التجارة الخارجية ضد الفساد:

تبدأ حكايتنا بمنحة خارجية لحملة سياسية في اليابان، لقد كانت سنة 1972م، سنة فاصلة في العلاقات الدولية. ففي شهر فبراير من تلك السنة،

سافر ريتشارد نيكسون (Richard Nixon) إلى الصين. فأسفرت اجتماعاته مع زو إنلي (Zhou Enlai) عن افتتاح مكاتب تجارية متبادلة، وهكذا بدأ الانفراج في العلاقات بين البلدين، وما زال قائماً حتى اليوم.

في سبتمبر من السنة نفسها، قام رئيس الوزراء الياباني كاكوي تاناكا (Kakuei Tanaka) الذي انتخب للتو برحلة مماثلة، فدشن حقبة جديدة من العلاقات الدبلوماسية مع الصين. ولا شك في أن تلك كلها أخبار سارة وأشياء جميلة رائعة.

بعد عامين فقط من ذلك التاريخ، أُجبرَ الاثنان نيكسون (Nixon) وتاناكا (Tanaka) على الاستقالة عن مناصبيهما في غمرة تلك الفضائح التي تورطتا فيها بسبب سوء تصرفهما السياسي. فالكل يعرف فضيحة ووترغيت، ولهذا لا داعي للخوض في تفاصيلها هنا. أما في اليابان فقد قبل تاناكا (Tanaka) تبرعات لحملته الانتخابية عام 1972م، بمليوني دولار أمريكي من شركة (Lockheed). فشاع خبر الفضيحة هناك عام 1974م، فأجبر تاناكا (Tanaka) على الاستقالة من منصبه كرئيس للحكومة، فأدين أخيراً عام 1983م بالفساد. فاشمأز الكونجرس كثيراً من تصرف شركة (Lockheed) (ومن تصرف نيكسون "Nixon" أيضاً) فخضعت إثر ذلك (450) شركة أمريكية متعددة الجنسيات للجان تحقيق أمنية، وعليه تمت المصادقة على قانون حماية التجارة الخارجية ضد الفساد من قبل الرئيس كارتر (Carter).

يعمل الآن المديرون التنفيذيون الأمريكيون العاملون في الصين، في ضوء هذا القانون الذي تم تدشينه منذ ثلاثين عاماً.

الجدور الاجتماعية للمشكلة - مسألة ثقافية :

إن المسألة الأخلاقية لما هو صحيح أو مناسب تجعل التنفيذيين الأمريكيين أمام مأزق حقيقية وسط الرأي العام في بلادهم. وحتى داخل البلاد الواحدة،

لا نجد أحياناً تعريفات واضحة تحدد التصرفات الأخلاقية، حتى إن وجدت، لا تكون واضحة كما ينبغي. فالمشكلة الأخلاقية في ممارسة الأعمال التجارية معقدة بشكل يستعصي على الخيال في السوق العالمي؛ لأن الحكم الذاتي على الأشياء أو الأفعال يختلف اختلافاً شديداً من شعب لآخر باختلاف الثقافات. فما يتم قبوله على أنه حق مشاع في دولة ما، ربما كان مرفوضاً رفضاً تاماً في بلاد أخرى. فتقديم هدايا قيمة أو أموال مثلاً لإنجاز أعمال أو مهمات خاصة، يعد في الولايات الأمريكية المتحدة جريمة يعاقب عليها القانون، لكن في كثير من البلدان، لا يقبل مثل هذا السلوك فحسب، بل يكون منتظراً⁽²⁾.

تركيز الغرب على الرشوة؛

قبل الأزمات التي تعرضت لها شركتا (Enron) و (WorldCom) كانت لفظة فساد تعني للسواد الأعظم من الأمريكيين: الرشوة. أما اليوم، فقد أولى الرأي العام اهتماماً شديداً لمعالجة الاحتيال والخداع، فتصدر الأمر عناوين الرئيسية في سائر وسائل الإعلام. لكن، على الرغم من ذلك، صارت الرشوة قضية وطنية للشركات الأمريكية التي تعمل خلال سبعينيات القرن الماضي في الأسواق العالمية كما سبق أن ذكرنا. فيومئذٍ لم يكن هناك قانون أمريكي يجرم تقديم الرشا خارج حدود الولايات الأمريكية المتحدة. أما فيما يتعلق بالشركات العامة، فتطالب لجان التحقيق بكشف حساب دقيق للإنفاق العام. وبسبب عدم الكشف عن جميع ما تم تحقيقه من أرباح بشكل دقيق، واجه الكثير من المسؤولين التنفيذيين تهماً تتعلق بانتهاك القوانين.

لقد حظي هذا الموضوع باهتمام أكبر مما حظيت به الفضيحة؛ لأنه ركز الاهتمام الوطني على قضية الأخلاق الأساسية. وكان دفاع مجتمع الأعمال في هذا الشأن، أن تقديم الرشا وسيلة من أساليب الحياة في العالم؛ فإن لم تدفع رشا، فلن تستطيع إنجاز أعمالك. لكن قرار تقديم الرشا أدى إلى صراع

جوهري بين ما هو أخلاقي ومقبول، وبين ما يعد مفيداً، وأحياناً مهماً لإنجاز الأعمال. وينظر كثير من رجال الأعمال العالميين الذين يتنافسون على الفوز بالأعمال في العالم لقضية الرشا، بوصفها وسيلة مهمة لتحقيق أهداف تجارية عالمية. وتكمن الشكوى الرئيسة لرجال الأعمال الأمريكيين في عدم وجود قوانين صارمة في البلدان الأخرى كما في بلادهم.

على الرغم من صدور مثل تلك الاحتجاجات من المسؤولين الأمريكيين، إلا أن القانون الخاص بحماية التجارة الخارجية قد أجاز عام 1977 م، وفي عام 1988 م تمت مراجعته على نطاق واسع بشكل جوهري (وصفها البعض بأنها أدت إلى إضعافه). وقد وفرت وزارة التجارة الأمريكية شرحاً موجزاً لهذا القانون (انظر النص الذي يوجد داخل الإطار).

تجدر الإشارة إلى أن العقوبات شيء أساس. وقد تتعرض الشركات إلى غرامات تبلغ مليوني دولار أمريكي، كما يتم الحكم على المسؤولين بالسجن مدة تصل إلى خمس سنوات، بالإضافة إلى غرامة قدرها مائة ألف دولار. وبموجب القوانين الاتحادية لمكافحة الجريمة، غير قانون حماية التجارة الخارجية، قد تفرض على الأفراد غرامة قد تبلغ مائتين وخمسين ألف دولار أمريكي أو ضعف المبلغ الذي تم تحقيقه عن طريق الرشوة أو الذي تسبب المرتشي في خسارته للطرف الآخر. وقد تصل عقوبة الاعتداء على حق الملكية الفكرية إلى غرامة خمسة ملايين دولار للمسؤولين، بالإضافة إلى عشرين سنة سجنًا، وخمسة وعشرين مليون دولار غرامة للشركات التي تتورط في مثل تلك الانتهاكات. كما أن المتهمين عرضة لإجراءات مدنية صارمة ضدهم أيضًا. وقد تلجأ الحكومة الاتحادية إلى سحب رخص التصدير من الأشخاص المتورطين، كما قد تحرمهم من حق التأمينات التجارية.

قد يساعد الالتزام وبرامج تدريب العاملين والمخاطر المشتركة التي قد يتعرض لها الشركاء، على تجنب المشاكل، بل ربما كانت تلك العوامل مجتمعة

بمنزلة سياسة تأمين ضد المحاكمات؛ أي القوانين الاتحادية الخاصة بمحاكمة المنظمات التجارية التي شرعتها لجنة العقوبات الأمريكية، وتسري على جرائم الانتهاك في نطاق الاتحاد، كقانون حماية التجارة الخارجية، ويتم النظر فيها أمام محاكم اتحادية.

تدابير احتياطية أساسية

لحماية التجارة الخارجية ضد الفساد⁽³⁾

تدابير ضد الرشا. يحظر قانون حماية التجارة الخارجية على كل شركة (وذلك الحال على أي من موظفيها، مديريها، عمالها، ممثليها، وكلائها أو حاملي أسهمها الذين يتصرفون نيابة عنهم) تقديم الهبات، المال أو حتى مجرد الوعد بدفع المال (أو حتى مجرد التحويل بأي وُحد من تلك الإجراءات) لأي موظف أجنبي بهدف الحصول على عمل أو الاحتفاظ به أو إدارة عمل لأي شخص آخر. كما يطبق حظر مماثل على دفع أموال لأي حزب سياسي أجنبي أو موظف من ذلك المصدر أو مرشح لمنصب سياسي خارجي.

تقديم الرشا عبر وسطاء. من جهة ثانية، بوصف بالخروج عن القانون أيضًا كل ما لا يقدم لأي شخص، يدرك أن كل ذلك المال أو جزء منه يقدم هدية لأي موظف أجنبي (أو أي حزب سياسي أجنبي، مرشح أو موظف)، أو يعطى حتى مجرد وعد بتقديمه إليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بهدف مساعدة الشركة للحصول على عمل أو الاحتفاظ بعمل كانت قد حصلت عليه مسبقًا. ويشمل الإدراك هنا التجاهل عن قصد وعض الطرف.

لقد نظر إعلان العقوبات على الجريمة لوجود برامج خاصة للالتزام بالقانون داخل الشركات المتحدة أو عدم وجود مثل تلك البرامج بعين الاعتبار، إذ يمكن أن يخفف وجود مثل تلك البرامج الفعالة العقوبة بدرجة كبيرة، قد تبلغ في بعض الحالات (95%)، في حين قد يزيد عدم وجودها نسبة العقوبات التي تفرض بدرجة ملحوظة⁽⁴⁾.

وكما يعتقد بعض الناس، ربما انفردت شركة (Lockheed) بوجود أفضل برنامج تدريب فيما يتعلق بأهمية حماية التجارة الخارجية. إذ زودت عمالها بقائمة تشتمل على مجموعة من الرايات الحمراء لضرورة التنبيه واتخاذ الحيطة والحذر. انظر الشكل (4.1) للاطلاع على تلك القائمة. وسوف تلاحظ أن أول ما جاء فيها ”تشيع ظاهرة تقديم الرشا في بلاد ذات تاريخ عريق في الفساد“ ويقودنا هذا مباشرة للصين، والانتشار الواسع لظاهرة تقديم الرشا في العالم.

تظهر «الرايات الحمراء» عادة عند مراجعة العقود المقدمة أو قوائم الحسابات. ويعد كل واحد من الطلبات التالية مقبولاً بشكل واسع كمؤشر تام على ارتكاب أحد ممثلي هذه الشركة أو تلك أو موزعيها، مخالفة ما، قد تعرضها لمساءلة قانونية بموجب قانون حماية التجارة الخارجية.

- تشيع ظاهرة تقديم الرشا في بلاد ذات تاريخ عريق في الفساد.
- رفض أحد ممثلي الشركة أو أحد موزعيها التأكيد على الالتزام بشروط قانون حماية التجارة الخارجية.
- وجود روابط أسرية أو تجارية بين أحد ممثلي الشركة أو موزعيها وبين مسؤولين حكوميين.
- السمعة السيئة لأحد ممثلي الشركة أو موزعيها وسط مجتمع الأعمال.
- مطالبة أحد ممثلي الشركة أو موزعيها بعدم كشف هويته أو هويتها.
- تزكية موظف حكومي يعمل في جهة ذات سلطة لأحد ممثلي الشركة أو موزعيها أو محاولته الشفاعة له.
- افتقار أحد ممثلي الشركة أو موزعيها لفريق العمل اللازم لتنفيذ ما يوكل إليه من أعمال.
- أن يكون أحد ممثلي الشركة أو موزعيها جديداً على العمل، أو يفشل في تقديم المستندات المطلوبة التي تؤكد تمتعه بالخبرة المطلوبة.
- تقدم أحد ممثلي الشركة أو موزعيها بطلبات غير مألوفة، كتغيير تاريخ الفواتير.
- طلب أحد ممثلي الشركة أو موزعيها عمولة أعلى من المعدل المعمول به في البلاد المعنية.
- طلب أحد ممثلي الشركة أو موزعيها الدفع بطرق غير تقليدية أو ملتوية، كأن يكون ذلك مثلاً عبر حسابات في بنوك خارج البلاد المعنية التي يتم فيها تقديم الخدمة.
- طلب أحد ممثلي الشركة أو موزعيها تحرير فواتير بمبالغ زائدة عن المبالغ الحقيقية المستحقة، أو تحرير فواتير بأعمال لم ينجزها أساساً.
- طلب أحد ممثلي الشركة أو موزعيها تحرير الشيكات لأمر حاملها أو الدفع نقداً أو بواسطة أي وسائل أخرى مجهولة.
- طلب أحد ممثلي الشركة أو موزعيها منح زبون جديد تسهيلات بمبالغ كبيرة.
- طلب أحد ممثلي الشركة أو موزعيها مكافأة بمبالغ ضخمة غير معتادة أو دفع أموال مشابهة.
- طلب أحد ممثلي الشركة أو موزعيها دفع مبالغ مالية هائلة غير مألوفة مسبقاً.

الشكل (4.1) «الرايات الحمراء»، يشتمل على أنواع الانتهاكات المحتملة لقانون منع التجارة الخارجية من الفساد.

تعاون دولي:

أدى تأييد الولايات الأمريكية المتحدة لسن قوانين عالمية ضد ظاهرة الرشوة، إلى اتفاق كل الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي على حمل شركاتها للالتزام بقوانين شبيهة لتلك التي تخضع لها الشركات الأمريكية. وحتى اليوم وقعت ثلاثة وثلاثون دولة من أكبر الدول التجارية في العالم، بما فيها الولايات الأمريكية المتحدة، على اتفاقية منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الخاصة بمحاربة ظاهرة الرشوة وسط المسؤولين الحكوميين الذين يضطعون بمهمة التبادل التجاري الخارجي.

على صعيد آخر، اتخذت منظمة الدول الأمريكية في أمريكا اللاتينية، خطوة أساسية مهمة عندما صادقت على اتفاقية لمحاربة الفساد. وصارت الرشوة وغيرها من أساليب الفساد، جريمة في نظر القانون، بعد أن كان ينظر إليها مدة طويلة على أنها أحد أساليب الحياة التجارية.

من ناحية ثانية، تؤكد لقادة دول المنطقة أن الديمقراطية تعتمد بالدرجة الأولى على ثقة الشعوب باستقامة حكوماتها ونزاهتها، كما تؤكد لهم أيضاً أن الفساد يعد مصدر هدم لتحرير الاقتصاد. وقد أدت الإجراءات التي اتخذتها منظمة الدول الأمريكية، بالإضافة للخطوات التي أقدمت عليها منظمة التنمية والتعاون الدولي، إلى حمل معظم دول العالم الرائدة في مجال التجارة للمحافظة على مستوى أخلاقي راقٍ في سلوكها التجاري، أرقى بكثير مما كان متعارفاً عليه سابقاً. لكن مع الأسف، لم تكن الهند، الصين⁽⁵⁾ وبعض الدول الآسيوية والأفريقية أعضاء في أي من المنظمتين.

تعكس الإجراءات التي اتخذتها كل من منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي من جهة، ومنظمة الدول الأمريكية من جهة أخرى، زيادة الاهتمام وسط الدول الرائدة في مجال التجارة للسيطرة على ظاهرة الفساد. وينظر رجال التجارة

العالميون لإصرارهم على تقديم الرشا وما شابهها من أساليب الفساد للمسؤولين الحكوميين في البلدان المعنية، على أنه أمر ضروري؛ لأن «الفساد جزء من ثقافة أولئك المسؤولين». ويترتب على فشلك في إدراك تلك الحقيقة، تقديم الرشوة مرتين: للشخص المعني ولآخر يكون واسطة بينك وبينه.

من ناحية أخرى، ظهرت منظمة عالمية عرفت بـ (منظمة الشفافية العالمية)⁽⁶⁾ كرست جهودها «لكبح ظاهرة الفساد عبر تحافات عالمية ودولية، تعنى بحث الحكومات على سن قوانين فعالة وتطبيقها بصرامة شديدة، بالإضافة لضرورة انتهاج سياسات وإعداد برامج لمحاربة الفساد». وضمن نشاطاتها المختلفة، قادت منظمة الشفافية العالمية مسحًا عالميًا لرجال الأعمال، محللين سياسيين وشاغلي وظائف عامة لتسجيل ملاحظاتهم عن الفساد في (159) دولة. وطبقًا لمؤشر الفساد الذي يظهر في الشكل (4.2) أحرزت آيسلندا (9.7) نقطة من إجمالي (10) نقاط كحد أقصى، وعليه تعد أقل دول القائمة فسادًا.

مما لا شك فيه أن هدفها لم يكن قطعًا إلقاء التهم جزافيًا، إذ كان قصدها بالدرجة الأولى إذكاء الحس العام الذي يدفع لاتخاذ قرارات بناءة. وكما قد يتوقع أحدنا أن تلك البلدان التي حصلت على نتائج قليلة على المؤشر، لم تكن سعيدة أبدًا بتلك النتيجة. لكن على كل حال، كان الهدف الأساس إثارة الغضب العام والجدل في مجالس الأمم والشعوب حول العالم - وهو الهدف عينه الذي رمت إليه منظمة الشفافية العالمية.

المؤشر العالمي للشفافية لعام 2005م
(المقياس الصغير = تفشٍّ أكثر لظاهرة الرشوة)

أكثر عشرين دولة فسادًا			أقل عشرين دولة فسادًا		
المؤشر	الدولة	التسلسل	المؤشر	الدولة	التسلسل
5.9	تايوان	32	9.7	آيسلندا	1
5.1	ماليزيا	39	9.6	فنلندا	2
5.0	كوريا الجنوبية	40	9.6	نيوزلندا	3
4.3	تشيكوسلوفاكيا	47	9.5	الدنمارك	4
3.8	تايلاند	59	9.4	سنغافورة	5
3.7	البرازيل	62	9.2	السويد	6
3.5	المكسيك	65	9.1	سويسرا	7
3.5	تركيا	65	8.9	النرويج	8
3.4	السعودية	70	8.8	أستراليا	9
3.2	الصين	78	8.7	النمسا	10
2.9	الهند	88	8.6	هولندا	11
2.6	فيتنام	107	8.6	المملكة المتحدة	12
2.5	الفلبين	117	8.5	لكسمبورج	13
2.4	روسيا	126	8.4	كندا	14
2.3	كمبوديا	130	8.3	هونغ كونغ	15
2.3	فنزويلا	130	8.2	ألمانيا	16
2.2	أندونيسيا	137	7.6	أمريكا	17
1.9	نيجيريا	152	7.5	فرنسا	18
1.7	بنجلاديش	158	7.4	بلجيكا	19
1.7	تشاد	158	7.4	آيرلندا	20

الشكل (4.2) مؤشر الفساد حسب مقياس منظمة الشفافية العالمية لعام 2005م (المقياس الصغير = تفشٍّ أكثر لظاهرة الرشوة).

(المصدر: www.transparency)

إذن، إلى أي مدى تستشري ظاهرة الرشوة في المناطق التي يغطيها هذا الكتاب؟

طبقًا لمنظمة الشفافية العالمية، وجد أن المديرين في سنغافورة وهونغ كونغ أقل ميلًا لقبول الرشوة. أما في تايوان، خاصة في جمهورية الصين الشعبية،

فهم أكثر رغبة في قبول الرشوة مقارنة بما عليه الحال في أمريكا. فقد جاءت سنغافورة في المرتبة الخامسة وحصلت على (9.4)، وحلت هونغ كونغ في المرتبة الخامسة عشرة وحصلت على (8.3)، في حين حلت الولايات الأمريكية المتحدة في المرتبة السابعة عشرة بعد أن حصلت على (7.6)، وحلت تايوان في المرتبة الثانية والثلاثين بعد أن حصلت على (5.9)، في حين جاءت الصين في المرتبة الثامنة والسبعين وحصلت على (3.2) فقط.

تأثيرات قانون حماية التجارة الخارجية :

إن الإجابة عن قضية الرشوة ليست قاطعة. فمن السهولة بمكان التعميم عن القضية الأخلاقية عند الحديث عن تقديم الرشا في مجال السياسة وغيرها من أساليب الفساد، وفي المقابل، نجد أنه من الصعوبة بمكان الإقدام على اتخاذ قرار بمنع الرشوة عندما يترتب على ذلك التقليل من قدرة الشركات على ممارسة أعمالها التجارية بكفاءة أو عدم تحقيق أرباح أو حتى الامتناع عن ممارسة أي نشاطات تجارية. وبسبب اختلاف المعيار الأخلاقي باختلاف ثقافات الشعوب، لا يمكن التخلص من ورطة الأخلاق والبراغماتية التي تواجه الأعمال التجارية بين دول العالم، إلا بعد تطبيق مبادئ الأمانة والإخلاص التي اتفقت حولها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي من جهة، ومنظمة الدول الأمريكية من جهة أخرى، ورفض الشركات العالمية متعددة الجنسيات الخضوع لأي نوع من الابتزاز أو تقديم الرشا.

على الرغم من أن حالات الإدانة التي تمت تحت طائلة قانون حماية التجارة الخارجية من الفساد قليلة (أربع حالات فقط في الفترة بين عامي 1990 و 2004م)⁽⁷⁾ إلا أنه كانت لهذا القانون نتائج الإيجابية الواضحة. فطبقاً لآخر الإحصائيات الصادرة عن وزارة التجارة، فضلت الشركات الأمريكية الانسحاب منذ عام 1994م، من (294) عقداً تجارياً أساسياً في مختلف دول

العالم، تبلغ قيمتها (145) بليون دولار أمريكي على أن تدفع رشا. وتعزز هذه المعلومات صحة الدليل النظري الذي ورد ذكره آنفاً.

لكن على الرغم من وجود تقارير كثيرة تؤكد تناقص عدد الشركات الأمريكية التي تقدم الرشا، إلا أنه ما زالت هناك مغريات للتعاقد على العمل الخارجي، يسيل لها لعاب بعض الشركات. فقد صرفت شركة (Lockheed) ⁽²²⁾ مليون دولار رشا لتمرير صفقات تجارية خارجية خلال سبعينيات القرن الماضي. وأكثر من ذلك: اضطرت الشركة مؤخراً إلى الدفاع عن نفسها أمام القضاء لإتهامها بدفع (1.8) مليون دولار رشوة لعضو في المجلس الوطني المصري مقابل التزامه بالضغط لبيع ثلاث طائرات شحن لوزارة الدفاع المصرية تبلغ قيمتها (79) مليون دولار. فوجدت الشركة مذنبه وحكم عليها بدفع (25) مليون دولار غرامة، وفرض حظر على بيع طائراتها الخاصة بالشحن لمدة ثلاث سنوات.

كان لسلوك شركة (Lockheed) خلال سبعينيات القرن الماضي تأثير جوهري في إقرار قانون حماية التجارة الخارجية. واليوم تمتلك الشركة أفضل برامج تدريب في التعامل الأخلاقي والقانوني بين سائر الشركات العملاقة في الولايات الأمريكية المتحدة كما ذكر آنفاً.

تشمل حالات انتهاك حقوق حماية التجارة مؤخراً التي تورطت فيها شركات أمريكية تعمل في الصين: شركة (Lucent) للتقنيات، شركة التقنيات البصرية، شركة (Alltel) لخدمات المعلومات وشركة منتجات التشخيص. ففصلت شركة (Lucent) مديرها، أحد مسؤولي التسويق وأحد مسؤولي الشؤون المالية في عملياتها في الصين بعد اكتشاف خلل في السيطرة على ضبط التجارة العالمية. ”وقد أضافت الشركة أنها قد أخطرت كلاً من وزارة العدل الأمريكية ولجنة الأمن والتبادل التجاري باحتمال انتهاك قانون حماية التجارة الخارجية، وأكدت تعاونها

مع الجهتين. وقد تم الإفصاح عن هذا التحرك في مراجعة دورية مع لجنة الأمن والتبادل التجاري. وقالت الشركة إن المشاكل في الصين قد تم اكتشافها بوصفها جزءاً من حملة مراجعة لعملياتها في (23) دولة⁽⁸⁾. وتم الكشف ضمن تلك الحملة عن دفع شركة (Alltel) مليون دولار رشوة لمدير بنك الصين العقاري، مما أدى للقبض عليه واستجوابه في كل من الصين ومونتري، بولاية كاليفورنيا. أما ماذا مونتري؟ فلأنها المكان الذي تم فيه دفع الرشوة، في ميدان الغولف عند شاطئ بيبل. أخيراً، لقد أوردنا في الشكل (4.3) البيان الصحفي لوزارة العدل الأمريكية الذي أعلنت بموجبه اتهام شركة منتجات التشخيص في الصين. وبالطبع، ليس هذا بالشيء نفسه الذي تود مطالعته عن شركتك.

صحيح.. ربما كان من السذاجة بمكان أن نفترض أن القوانين وحدها وما يترتب عليها من عقوبات، بمقدورها وضع حد للفساد. فالتغيير يحدث فقط عندما يقدم المشترون والبائعون على اتخاذ قرارات أخلاقية واجتماعية مسؤولة، بالإضافة للربحية الجادة من قبل الحكومة في مساندة تلك القرارات لمحاربة ظاهرة الفساد. لقد نجح قانون حماية التجارة الخارجية من الفساد في جعل الصفقات التجارية في الصين أكثر فاعلية ومواءمة للأمريكيين. لكن مع ذلك، لا بد من بذل مزيد من الجهد. خاصة فيما يتعلق بتدريب العاملين واتخاذ الحيطة والحذر. وربما احتج بعض الناس بأن من شأن هذا إعاقة جهد الأمريكيين في تسويق منتجاتهم هناك. غير أن الإجراءات التي اتخذتها كل من منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ومنظمة الدول الأمريكية لمحاربة الفساد، كفيلة بالحد من خسارة الأمريكيين وتعزيز موقفهم في المنافسة.

وصحيح أيضاً أن كثيراً من الشركات الأمريكية قد اتخذت من قانون حماية التجارة الخارجية من الفساد، عذراً للامتناع عن دفع الرشا، كما أن أداء الصينيين أنفسهم صار أفضل في إدارة الأزمة.

الولايات الأمريكية المتحدة وزارة العدل

للإعلان فوراً
الجمعة، العشرون من مايو 2005 م
CRM
514-2008 (202)
TDD(202)514-1888
WWW.USDOJ.GOV

اتهام شركة منتجات التشخيص (تيانجين) المتحدة بانتهاك قانون حماية التجارة الخارجية من الفساد

واشنطن، العاصمة - أعلن اليوم جون س. رشتير (John C. Richter) مساعد النائب العام للقسم الجنائي، ملف اتهام شركة منتجات التشخيص (تيانجين) المتحدة - فرع الصين التابع للشركة الرئيسية في لوس أنجلوس بانتهاك قانون حماية التجارة الخارجية لعام 1977 م، فيما يتعلق بدفع نحو (1.6) مليون دولار رشوة في شكل عمولة غير قانونية لرؤساء الأطباء والمختبرات الطبية في مستشفيات تابعة للدولة في جمهورية الصين الشعبية.

وقد قبلت الشركة، التي تنتج المعدات الطبية الخاصة بتشخيص الأمراض وبيعها، المثول أمام المحكمة لدفع التهمة، في ظل القوانين الداخلية، كما أبدت استعدادها للتعاون مع لجان التحقيق الأمنية. وسوف يتم اختيار خبير مستقل على درجة عالية من الكفاءة للاستماع إلى برنامج الشركة الخاص باحترام القانون والوقوف على مدى التزامها بتنفيذ السياسات الداخلية واحترام الإجراءات. وبجانب هذا، وافقت شركة إنتاج معدات التشخيص فرع (تيانجين) على دفع مليوني دولار غرامة مقابل ما ارتكبته من جريمة رشوة.

من جانب آخر، يزعم أن تلك الرشا كانت تدفع منذ أواخر عام 1991 م، حتى شهر ديسمبر من عام 2002 م، بهدف الحصول على أعمال تجارية جديدة، والاحتفاظ بما تم الحصول عليه من قبل مع تلك المستشفيات. ووفقاً لما تم جمعه من معلومات عن الجريمة ورصد الحقائق في المحكمة، دفعت شركة منتجات التشخيص (تيانجين) أموالاً نقدية لرؤساء الأطباء والمختبرات الطبية في بعض مستشفيات جمهورية الصين الشعبية مقابل موافقتهم على شراء معدات شركة منتجات التشخيص في (تيانجين) وخدماتها. وقد أجاز هذا الإجراء من قبل المدير للشركة في (تيانجين)، وتورط فيه مسؤولون يعملون في مستشفيات عامة في جمهورية الصين الشعبية، وهكذا تورط فيه مسؤولون أجنبياً أيضاً وفق تعريف قانون حماية التجارة الخارجية من الفساد.

لقد تم تقديم الرشا في معظم الحالات نقداً باليد مباشرة من قبل الباعة الذين يعملون في شركة منتجات التشخيص للشخص المسؤول عن قرارات الشراء في هذا المستشفى أو ذاك.

وقد ثبتت شركة منتجات التشخيص ب (تيانجين) الأموال التي دفعت في دفاترها وسجلاتها تحت بند "نفقات التسويق". ويجهز المدير العام للشركة في (تيانجين) حساباتها المالية ويرفعها للجهات العليا في لوس أنجلوس بانتظام متضمنة «نفقات التسويق» وفي لوس أنجلوس، يوافق

المدير العام على إجازة الميزانية بما فيها المبالغ المخصصة لـ ”نفقات التسويق” التي تنوي الشركة في (تيانجين) دفعها للمسؤولين في المستشفيات خلال ربع السنة القادم أو حتى السنة القادمة.

وعادة تتراوح العمولات بين (3%) و(10%) من المبيعات، وعليه يكون إجماليها تقريباً من أواخر عام 1991 م، حتى شهر ديسمبر من عام 2002 م، (1.623.326) دولاراً، مما سمح لـ (ديبو) (Depu) مدير فرع الشركة في (تيانجين) بالحصول على نحو مليوني دولار فائدة من قيمة المبيعات.

وعليه، خضعت شركة منتجات التشخيص الأم في وقت مبكر من اليوم، للتحقيق في مدى التزامها بتطبيق قانون حماية التجارة الخارجية من قبل لجنة الأمن والتبادل التجاري الأمريكية، التي أمرت الشركة بالكف عن انتهاك قانون حماية التجارة الخارجية، كما أمرتها بإعادة نحو (2.8) مليون دولار كسبتها بطريقة غير شرعية، ويمثل هذا المبلغ جملة صافي الأرباح التي حققتها في جمهورية الصين خلال فترة سلوكها السيئ بالإضافة لفوائد أتعاب ما قبل المحاكمة، وتضمن وزارة العدل الأمريكية عالياً الدعم والمساندة التي وفرها مكتب الباسفيك الإقليمي التابع للجنة الأمن والتبادل التجاري.

وقد حكم هذه القضية نائب الرئيس مارك ف. ميندلسون (Mark F. Mendelsohn) ووكيل النائب العام أدريان د. ميبان (Adrian D. Mebane) من دائرة فрод (Fraud)، قسم الجرائم بوزارة العدل الأمريكية بالمقاطعة الوسطى في كاليفورنيا.

الشكل (4.3) ملف قضية انتهاك قانون حماية التجارة الخارجية

وفي الحقيقة، مع بداية اتجاه عملياتهم المالية بشكل أكبر إلى صفة العالمية، استطعنا مساعدتهم مباشرة على الحد من ظاهرة الرشوة – بصرف النظر إن كانوا يريدون ذلك أم لا يريدونه.

أما كيف استطعنا فعل ذلك؟ فأكثر ما في الأمر إثارة أنه تم من خلال تطبيق قانون حماية التجارة الخارجية على أكبر الشركات الصينية بما فيها شركة (ASAT Holdings)، (CNOOC)، شركة الصين للاتصالات، شركة الصين للتأمين على الحياة (Lenova)، وشركة (Shanda) لأنظمة الحاسوب؛ لأن تلك الشركات مسجلة في سوق الأوراق المالية الأمريكية. الأمر الذي يجعلها هي وعمالها وموظفوها، تحت طائلة القضاء الأمريكي. وبالطبع، من أكثر الأمور إثارة للسخرية أن أكثر الأشخاص مسؤولي عن تطبيق قانون حماية التجارة الخارجية على تلك الشركات الصينية، هو كريستوفر كوكس (Christopher Cox) رئيس لجنة الأمن والتبادل التجاري.

ثانياً: الوجه السيئ - قوانين الأمن القومي تحد من قوة أمريكا على المنافسة:

بدأت هذه الحكاية أيضاً بمنحة أجنبية لحملة سياسية، هذه المرة في الولايات الأمريكية المتحدة. ففي شهر أبريل من عام 1996م، حضر آل قور (AL Gore) "حملة سياسية لجمع المال" في المعبد البوذي بمرتفعات هاسيندا بكاليفورنيا. وبالطبع، تم التقاط الصور. ثم ظهر فيما بعد أن حملة كلينتون - قور (Clinton - Gore) تلقت أموالاً من مختلف المصادر المريبة التي تفوح منها رائحة أسماء أسر صينية مثل جون هوانق (John Haung) وجوني شنق (Johnny Chung).

قد زعم أن الأخير غسل أموال منحة بمبلغ (35) ألف دولار⁽⁹⁾، مقدمة من قبل ليوشاوينق (Liu Chaoying) وهو أحد المسؤولين الصينيين في وكالة الفضاء الصينية. وبحلول عام 1998 م، تحولت هذه الفوضى إلى أسفين حقيقي لكي تستغله حملة بوش (Bush) ضد قور (Gore) في الانتخابات الرئاسية لعام 2000م. كما وظفت الحملة الصور بشكل جيد لشن دعاية سلبية عبر التلفاز. وكل ما كان ينقص الجمهوريين لكي يضيفوه لتلك الخلطة، هو مجرد فضيحة صغيرة. وهكذا كان كريستوفر كوكس (Christopher Cox) عام 1999م هناك مستعداً لتقديم المساعدة اللازمة.

في مايو من عام 1998 م، بعد اتهام الرئيس كلينتون (Clinton) "بتسويق خدمات أمريكية أمنية لصالح بيجينق"⁽¹⁰⁾ اختار نويت قنقرتش (Newt Gingrich) زميله كريستوفر كوكس (Christopher Cox) لرئاسة لجنة للتحقيق في المزاعم الخاصة بتقديم شركة لورال لعلوم الفضاء والاتصالات وشركة هجيز للإلكترونيات، تقنية محمية لعملاء صينيين. وفي الثالث من يناير من عام 1999م، بدأت ما كانت تعرف بـ (لجنة كوكس) رصد ما توصلت إليه من نتائج.

وفي وقت متأخر من ذلك العام، رفعت السرية عن تقرير (لجنة كوكس) ونشر في شكل كتاب تحت عنوان (The Cox Report) (تقرير كوكس) (واشنطن، العاصمة: ريجنري، 1999م).

على صعيد آخر، لقي عمل لجنة كوكس وما رفعته من تقارير، انتقادات لاذعة، ووصفت بأنها انحرافات سياسية: ”ممارسة مستهجنة لجنون الارتياب” كما قال طوم بليت (Tom Plate) في الـ (Los Angeles Times). وقال عنها ولتر بنكص (Walter Pincus) في الـ (Washington Post): ”إن هذا التقرير عمل معيب، لا مبرر له”. وجاء في الـ (Associated Press) على لسان فريق من المحللين السياسيين بجامعة ستانفورد: ”.. إنه عمل مضلل، غير صحيح ومدمر للعلاقات الأمريكية - الصينية“.

بجانب محتوياته المربية، يظهر الغلاف الأخير للكتاب التوظيف السمج لإثارة الذعر والخوف من الآخر، ليس بهدف تسويق الكتاب فحسب، بل بهدف تسويق الرسالة السياسية أيضاً، حيث يظهر العنوان الرئيس بخط عريض صارخ: ”الصين تستهدف أمريكا“. ولا شك في أن الغرض الأساس من هذا هو إذكاء روح الخوف في نفس الشعب الأمريكي. وقد أعدنا فيما يلي طباعة انتقادات جون (John) نقلاً عن صحيفة مقاطعة أورانج بولاية كاليفورنيا الصادرة في الحادي عشر من يوليو عام 1999م:

خوف الولايات الأمريكية المتحدة يتجه شرقاً فقط:

أنا لست متأكداً إلى أي مدى يجب أن نسخر من الصينيين، غير أن الهجمة الأخيرة من تلة الكابيتول (*) تعد أمراً استثنائياً. يبدو أنهم يسرقون تقنيتنا الخاصة بالصواريخ. يا للسخرية! عدّ بذاكرتك للوراء للحظة لتتذكر من الذي

(*) تلة الكابيتول: تلة في واشنطن، يقوم عليها مبنى الكابيتول، أي مبنى الكونغرس الأمريكي (المترجم).

صنع الصواريخ أولاً؟ لقد اتهم عضو الكونجرس المحافظ كريستوفر كوكس (Christopher Cox) ورئيس لجنة الكونجرس، الصينيين بارتكاب جريمة غريبة تهدد أمننا القومي. فحسبما ورد من مزاعم، أن الناس في بيجينغ يتجسسون على صواريخنا وأقمارنا الاصطناعية منذ عشرين عاماً على الأقل، كما فعلوا ذلك مؤخراً بمساعدة شركتي (Hughes) و (Loral) الأمريكيتين العالمتين في مجال علوم الفضاء.

في الحقيقة، ليس لدي أدنى شك في تعدي الصينيين على بعض القوانين، وضرورة اتخاذ بعض الخطوات العلاجية. بالطبع، أنا أثق بموضوعية تصويت عضو الكونجرس بيروتر (Bereuter) (الجمهوري عن ولاية نبراسكا) لصالح لجنة كوكس - فهو خبير متمرس، صاحب باع طويل في التجارة مع آسيا، ومدافع مخلص عن ضرورة زيادة التجارة. لكن الذي لا أستسيغه، هو ذلك التخويف من الصين وتصاعد حدة النزعة العنصرية ضدها. فمن الصعب جداً عليّ التصديق أن الروس لا يحصلون منا على مزيد من علوم تقنية الفضاء بفضل دفع علاقاتهم الحالية مع وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) والشركات الأمريكية المرتبطة بها.

هل نرتاح حقاً عندما نفترض أن الصين تعد تهديداً أكثر للأمن القومي الأمريكي مما تفعل روسيا؟ وماذا عن حالات التجسس السابقة على الصناعات الحربية التي مارستها كل من فرنسا وإسرائيل؟ بالطبع، تعد كل تلك الدول الأربعة من أكبر الباعة في السوق العالمي للأسلحة. ولها كلها أسباب معقولة للسعي الحثيث لمعرفة التقنية الأمريكية، وقد يفهم حتى إن تحول سعيها هذا إلى هجوم. فلماذا إذن تركز لجنة كوكس على الصين وحدها؟

صحيح.. الخوف من الأجنبي شيء طبيعي؛ وكلما كانت العوامل المشتركة بينك وبينهم أكثر تبايناً تعاظم خوفك منهم. بالطبع، إن أفضل أصدقائنا على

الإطلاق هذه الأيام هم البريطانيون. فنحن نشترك معهم في اللغة والديانة والحضارة الإنجليزية، ونعشق منتجاتهم وماركاتهم التجارية، ونطلق على تلفازهم اسم (المربي)، ولهم من أمريكا نصيب الأسد بين سائر الأمم والشعوب الأخرى. وتجعل لهجاتهم الناس يبدوون أكثر أناقة وبراعة. هكذا هو الحال على الرغم من أننا خضنا حربين ضدهم ونعلم يقيناً أن لهم أجندة وطنية خاصة.

من جهة أخرى، كلما أوغل الأمريكيون في السير إلى الشرق من إنجلترا، بدأ خوفهم من الأجانب يتنامى، إذ يكفي فقط أن تعبر القناة الإنجليزية لتجدهم يتحدثون بطريقة غير مفهومة، يعزفون عن مشاهدة التلفاز الأمريكي ويأكلون لحوم الخيل والضفادع والقواقع، آه.. يا للهول! ثم واصل رحلتك حتى شرق آسيا لتجدهم يستخدمون أشكالاً بدل الحروف الهجائية، عقائدهم مبنية على تعاليم كونفوشيوس (Confucius) وبوذا (Buddha) ويشتمل غذاؤهم على الأسماك النيئة كما في اليابان أو على الكلاب، القطة، الفئران، السحالي، الثعابين، الديدان، الحشرات (البق) ودون مبالغة: كل شيء يحتوي على بروتين يمكن هضمه كما في الصين.

لقد ارتكب مصنع بيرلنفتون للسترات مؤخراً خطأ فادحاً عندما استورد سترات فرائية مقلنة من الصين، كتب على بطاقتها: «يا قات من شعر الكلاب». أما في أمريكا فلا بأس أن تضع ياقة حول عنق كلبك، لكن ليس مقبولاً أن تضع ياقة حول عنقك مصنوعة من شعر الكلب. فمن وجهة نظر الصينيين: لماذا تهدر فرو شيء تأكله؟ ألا يجلس الأمريكيون على محفظة جيب مصنوعة من الجلد؟ يمكن فهم هذه الثقافة الصينية فقط في ظل ما يحدث من مجاعة فالمجاعة (المجاعة الحقيقية، ليس تقليص عدد السعرات الحرارية الذي حدث في أمريكا في يناير) كفيلة بتغيير المبادئ والسلوك. تذكر كيف تصرف إخوتك الأمريكيين خلال أزمة الطاقة التي اجتاحت العالم في أثناء سبعينيات القرن الماضي؟!

فإن كنت تشك في أنك قد تضطر إلى أكل كلبك المدلل أو قطتك عندما تدهمك أزمة ما، فأقترح عليك استئجار فيلم (Alive) (البقاء على قيد الحياة) أو إعادة قراءة (The Donner Party). فسياسة تحديد النسل الحالية في الصين التي تقضي بطفل واحد فقط لكل أسرة، أمر مفهوم يمكن قبوله في سياق ما حدث من مجاعة جماعية على الرغم من كل ما له من نتائج اجتماعية سيئة. كما يجب فهم وجهات نظر الصينيين فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الفردية في ظل الاضطرابات المدنية المتصلة بالمجاعة.

إذن، بسبب الاختلاف الكبير بين لغة مواطني شرق آسيا، دينهم، مبادئهم وحضارتهم، وبين ما للأوروبيين من لغة، دين، مبادئ وحضارة، فتحن لانفهمهم كما ينبغي، ويتعاضم خوفنا منهم. فكان لهذا الخوف - وما زال - نتائج السيئة على سياساتنا الخارجية. وكأنتا نصفي في هذا الشأن لمقاطعة كريستوفر كوكس (Christopher Cox) في عشرينيات القرن الماضي التي انتخبته لعضوية الكونجرس، إذ كان لمقاطعة أورانج يومئذٍ قصب السبق في الترويج لمناهضة سياسات هجرة الآسيويين.

تذكروا تلك الصرخة المدوية التي انطلقت في ثمانينيات القرن الماضي عندما اشترى اليابانيون عقارات كثيرة في أمريكا، بالإضافة لكثير من الشركات الأمريكية. فطالعنا أحد أغلفة مجلة (NewsWeek) عام 1987م، بالعنوان التالي: (ربما كان مديرك القادم يابانياً). على الرغم من أن الإنجليز امتلكوا يومئذٍ في أمريكا أكثر مما فعل اليابانيون بمراحل. فلماذا لا نسمع الآن صيحات التحذير نفسها المناهضة للاستثمارات الأوروبية؟ وتعد شهية اليابانيين للاستحواذ على العقارات الأمريكية في ثمانينيات القرن الماضي، أمراً لا يذكر مقارنة بشراهة الألمان في تسعينيات القرن نفسه لامتلاك الشركات الأمريكية مثل شركة (Bankers Trust) و (Random House) و (Chrysler). بالطبع،

يعلمنا التاريخ أن نخشى ألمانيا أكثر مما ينبغي أن نفعل مع اليابان. لكن، بدلاً من ذلك، نخاف أكثر من الشيء الغريب علينا. ويبدو أن خوفنا هو الذي يسيطر على ذاكرتنا.

من ناحية أخرى، يرى كثير من اليابانيين أن إبادة هيروشيما بالقنبلة النووية، وليس برلين، هو تحريض عنصري محض. فالحمد لله، أن وُجِدَ في ذاكرة التاريخ متسع لمثل هذا الاتهام. لكن، عادة يغذي سلوك كثير من الأمريكيين مثل تلك المفاهيم الآسيوية عن النزعة العنصرية لأمريكا. وفي الوقت ذاته، نلاحظ أنه بعد زيارة الرئيس بوش (Bush) لليابان (ربما تذكرون أنه تقياً على رئيس الوزراء) برفقة الرؤساء التنفيذيين لشركة فورد، (GM) وكرايسلر، تناقصت مبيعات السيارات المستوردة من اليابان، غير أن هذا لم يحدث مع تلك المستوردة من ألمانيا.

في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، باعت شركتا توشيبا اليابانية و(Kongsberg) النرويجية، تقنية بطريقة غير مشروعة للاتحاد السوفيتي بهدف إخفاء حركة الغواصات الحربية، إذ تعمل تلك التقنية على إخفاء أصوات مراوح تلك الغواصات وماكيناتها. فكانت نتائج تلك الممارسة وخيمة جداً على شركة توشيبا، مقارنة بما حدث لشركة (Kongsberg). ومع ذلك، ما زال على الصين المساومة كل عام من أجل التمتع بما تشده من علاقات جيدة وهادئة مع أمريكا.

وعليه، أنهى إلى المطالبة الكونجرس بتوسعة نطاق عمل لجنة كوكس (Cox)، إذ يجب التعامل مع قضية نقل تقنية الفضاء إلى كل الدول الأجنبية بما فيها روسيا، فرنسا، إسرائيل واليابان بالمكيال نفسه. فالتركيز على جمهورية الصين الشعبية تفوح منه رائحة العنصرية، كما أنه يشكل أسفين الخوف السياسي. كما تفوح منه رائحة تحريض كلنتون (Clinton).

أجل.. التركيز على الصين الشعبية يسبب أذىً جسيماً لعلاقتنا السياسية، التجارية والشخصية على حد سواء، مع أصدقاء ينتظر أن يتمتعوا بقوة حقيقية فعالة. فلا بد إذن أن ينتبه قادتنا في واشنطن حتى لا يسمحوا للخوف بحجب أعينهم عن تطور الاقتصاد السياسي العالمي.

وأخيرًا، يجب أن نتذكر جيدًا أنه مع ذلك كله ربما كان للصينيين ما يمكن أن يقدموه لنا من تقنية مقابل ما يحصلون عليه منا. أليست هي تقنية صينية تلك التي جعلت احتفالاتنا بمناسبة الرابع من يوليو مدهشة ومثيرة للإعجاب؟⁽¹¹⁾.

هنالك أربع نتائج على الأقل لتقرير كوكس (Cox). الأولى: بدأت رحلة عذاب ون هولوي (Wen Ho Lee) في المختبر الوطني بـ (لوس الأموس). فكم هو مثير للسخرية أن يتهم مكتب المباحث الاتحادية (FBI) مهاجرًا من تايوان بالتجسس لصالح جمهورية الصين الشعبية؟ غير أن توافر المتطلب الأساس (الاسم الصيني) ساعد المعنيين بتلك القضية على خدمة الأهداف السياسية المنشودة منها. فإن افترضنا أن شخصًا يدعى روبرت ي. لي (Robert E. Lee) يعمل هناك، فهل يا ترى كان سوف يضطهد أيضًا؟ لقد كشفت صحيفة الـ (Wall Street) عن ذروة تلك القضية عندما وصفتها قائلة: ”في توبيخه لمسؤولين حكوميين بسبب معاملتهم لـ (ون هولوي) (Wen Ho Lee) قال القاضي الاتحادي جيمس أ. باركر (James A. Parker): ثمة سؤال ما زال يبحث عن إجابة: (ما هو باعث الحكومة لتلك القضية؟) وهنالك إجابة عن هذا السؤال، إجابة فاترة. إنها: السياسة⁽¹²⁾. وقد وافقت حكومة الولايات الأمريكية المتحدة مؤخرًا وخمس منظمات إخبارية على دفع مبلغ (1.65) مليون دولار لتسوية قضيته ضدّهم بسبب انتهاكهم لخصوصيته⁽¹³⁾.

أما النتيجة الثانية لتقرير كوكس (Cox) فتكمن في إجبار الشركات التي تورطت في مزاعم فينقرتش (Gingrich) وهي (Lord) و (Hughes) وشركة

(Boeing) (المالك الجديد لعمليات الأقمار الاصطناعية التابعة لشركة - Hughes) على دفع (52) مليون دولار للحكومة الاتحادية غرامة مقابل مزاعمها عن (نقل تقنية الصواريخ) للصين.

في حين تمثلت النتيجة الثالثة لتقرير كوكس (Cox) في نجاح توظيف أسفين الصين ضد آل قور (AL Gore) في حملة الانتخابات الرئاسية لعام 2000م.

وفي واقع الأمر، لأن السباق كان حاميًا، وكان الفارق بين الخصمين ضئيلاً، أثبتت كل من الاستراتيجيات التي اعتمدها حملة بوش (Bush) أنها كانت غاية في الأهمية.

أما النتيجة الرابعة والأخيرة فهي إقدام الكونجرس على إقرار تشريع يعنى بتشديد الرقابة على تصدير المنتجات ذات التقنية العالية والخدمات عبر العالم، لكن تلك الضوابط الرقابية قد واصلت تأثيرها السلبي على أهم صادرات أمريكا: تقنيتنا. وبالطبع، بقيت المنتجات ذات التقنية العالية تشكل أهم الصادرات الأمريكية للصين، وتشمل: الدارة الإلكترونية التي تشكل عناصرها كلها بطريقة كيميائية على قطعة شبه موصلة، الطائرات الآلية، أجهزة الحاسوب ومستلزمات من قطع غيار وغيرها، فول الصويا (ربما لم يكن من البضائع ذات التقنية العالية) ومعدات الاتصالات.

وصحيح.. صادرات أمريكا للصين قد ازدادت بسرعة خلال السنوات الأخيرة، غير أننا خسرنا جزءاً من صادراتنا في مجال الأقمار الاصطناعية للعالم، كما خسرنا جانباً مهماً من إجمالي صادراتنا للصين. إذ هبط معدل صادراتنا في مجال الأقمار الاصطناعية من (45%) عام 1999م، إلى (42%) عام 2000م، في حين هبط معدل إجمالي صادراتنا للصين في الفترة نفسها من (12%) إلى (10%). فتسربت تلك البلايين من أيدينا إلى المنافسين الأوروبيين بشكل أساس. وبالطبع، يضغط الأوروبيون دوماً في هذا الاتجاه لتحقيق أكبر

مكاسب ممكنة. إذ تبني شركة (AIRBUS) الآن مصنع تجميع في تيانجين في الوقت الذي تعاني الشركات الأمريكية إحباطاً مستمراً بسبب المكائد السياسية في موطنها. وصحيح أيضاً أننا لا نستطيع إلقاء اللوم على السيد كوكس (Cox) وحده في فقدان القدرة الوطنية على المنافسة التجارية في الصين. فلا بد إذن أن يكون استهدافنا للسفارة الصينية في بلجراد في مايو من عام 1999م، قد فاقم الأمر كثيراً. كما أن المبالغة في تشخيص الصين والنظر إليها على أنها "أكبر مهدد للأمن القومي الأمريكي" قد زاد الأمر تعقيداً. لكن الذي جعل رائحة تقرير كوكس (Cox) ننته لتلك الدرجة، هو دوافعه السياسية الواضحة.. وضوح الشمس في رابعة النهار.

ضوابط تصدير التقنية العالية نحو عام 2007م:

يجب على الشركات الأمريكية وفروعها في الخارج أو الشركات الأجنبية التي حصلت على تراخيص للعمل في مجال التقنية الأمريكية، عدم بيع أي منتج من منتجاتها لأي دولة يعد بيع التقنية لها تهديداً للأمن القومي حسب رؤية الحكومة الأمريكية. وأكثر من ذلك، تمتد المسؤولية لتشمل الوجهة الأخيرة التي يبلغها المنتج، بصرف النظر عن عدد الوسطاء الذين ربما يكونون قد تورطوا بشكل ما في نقل البضائع.

خلال النصف الأخير من القرن العشرين، فرض نظام تصدير صارم جداً؛ بهدف الحد من انتشار التقنية الحساسة للاتحاد السوفيتي (سابقاً)، الصين وغيرها من البلدان الاشتراكية التي شخصت كمهدد رئيس للأمن القومي الأمريكي. كما فرضت ضوابط أشد صرامة على بيع البضائع التي لها قيمة استراتيجية وعسكرية. لكن مع نهاية الحرب الباردة، تم إلغاء القيود التي فرضت على التصدير بطريقة نظامية، أي حتى عام 1999م، عندما رفعت لجنة كوكس (Cox) تقريرها بشأن نشاطات التجسس الصينية ونقل شركات الفضاء الأمريكية تقنية حساسة بطريقة غير مسؤولة.

وحسبما ورد آنفًا، تم إقرار تشريع مرة أخرى إثر تقرير كوكس (Cox) يضع قيودًا صارمة على تصدير منتجات أو تقنية يمكن استعمالها من قبل بلدان أخرى لأغراض دفاعية.

ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 م، لتضيف سلسلة أخرى من الضوابط والقيود المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، لكن لسوء الطالع، بسبب أهدافها المزدوجة واستخداماتها المتعددة، أصبح من الصعب جدًا، إن لم يكن من المستحيل، أن يتمكن أحد من السيطرة على تلك المنتجات التي تستخدم في صنع أسلحة الدمار الشامل؛ لأن لها استخدامات مشروعة، تمامًا كأهميتها في صنع أسلحة الدمار الشامل. فمثلًا، سمح للعراق، على الرغم من الحظر الذي فرضته عليه الأمم المتحدة، باستيراد معدات طبية بحجة ضرورة الاستفادة منها في الخدمات الطبية، فاستورد ست مكائن لتفتيت حصى الكلى. وقبل المصنع حجة صدام حسين المتعلقة باهتمامه بعلاج هذا المرض وسط الشعب العراقي، فبدأ شحن المكائن؛ لكن لأن ملحقات هذه المكائن ذات دقة إلكترونية عالية جعلها تستخدم أيضًا في تفجير سلسلة التفاعلات في الأسلحة النووية، وأوقف شحن تلك المكائن إلى العراق عندما طلب (120) زرًا "كقطع غيار"؛ لأن ذلك كان بمنزلة تحذير أن ثمة شيئًا ما يتم تدييره خلف الكواليس.

في الجانب الآخر، هنالك أهداف واستخدامات غير محدودة للتقنية التي تصدرها الولايات الأمريكية المتحدة. فالفكرة الحاسمة هنا هي نية المشتري في الغاية من استيراد هذه التقنية أو تلك. فقد باعت شركة (Silicon Graphics) معدات أجهزة حاسوب لمختبر نووي روسي، بعد أن أكد أنها لاستخدامات غير عسكرية، مما أضفى عليها صبغة شرعية. لكن على الرغم من ذلك، وضعت وزارة العدل يدها على هذه القضية؛ لأن المعدات بيعت بموجب تسهيلات حكومية لجهة تنشط في المجالين: المدني والعسكري. فكان على الشركة أن تتقدم لطلب

رخصة التصدير الصحيحة. وعليه، فقد أجبرت على دفع مليون دولار غرامة، بالإضافة إلى نصف مليون دولار مقابل كل انتهاك لشروط التصدير.

إن قوانين الأمن القومي تحظر على أي شركة أمريكية وفروعها والشركات المضاربة معها أو تراخيصها، بيع منتجات تخضع لرقابة الدولة دون إذن خاص من حكومة الولايات الأمريكية المتحدة. ويترتب على انتهاك قانون التجارة مع العدو: الغرامة، السجن، وفي حال تعلق الأمر بشركات أجنبية، يؤدي ذلك إلى فرض العقوبات الاقتصادية. أما أقصى عقوبة لهذه القوانين المبنية على خلفية سياسية عريضة، فتتمثل في حرمان الشركات الأمريكية من المنافسة في الأسواق العالمية.

ثالثاً: الوجه القبيح - سياسات أمريكا بشأن الهجرة تعوق التجارة مع الصين:

يبدو أن الشكاوى تأتي من كل مكان عن الوجه السيئ لأمريكا الذي ينعكس من خلال سياستها بشأن تأشيرات الزيارة وإذن العمل. ويرى العلماء الأمريكيون أن الأمة تفقد مكانها الريادي في مجال الابتكارات التقنية في الجامعات؛ لأن سياستنا بشأن الهجرة قد حدت من قدرتنا على اجتذاب أفضل الطلاب براءة وأكثرهم ذكاء في الجزء الآخر من العالم.

على صعيد آخر، ربما وجهت منظمة التجارة العالمية انتقادات لاذعة لسياسات أمريكا بشأن الهجرة، خاصة فيما يتعلق ببرامج التأشيرات للعمال المؤقتين. فصارت التقارير ترد من الشركات واحدة بعد أخرى، تشتكي خسارتها لجانب مهم من مبيعاتها؛ لأن المسؤولين الأجانب، ولاسيما أولئك القادمين من الصين، لا يستطيعون زيارة أمريكا بسهولة لأغراض تجارية. فعلى سبيل المثال، اشتكى ديفيد قننقهام (David Gunningham) رئيس شركة فيدكس، قسم آسيا، لمراسل صحيفة (New York Times): ”لقد وُضِعَتْ على نشاطنا التجاري

قيود صارمة بسبب تعقيدات سياسات منح التأشيرات، ولهذا يمم رجال الأعمال وجههم شطر بلدان أخرى⁽¹⁴⁾. فقد اضطرت المدرسة التجارية التابعة لشركة ميراج بجامعة كاليفورنيا في أرفين، إلى إقامة برامجها التدريبية لمديري كبرى الشركات الصينية في مجال السيارات (First Auto Works) في مقاطعة أورانج. كما تقلص عدد المجموعات الزائرة (بالإضافة لتقلص عائداتنا من الدولارات التي نجنيها عادة من تصدير خدماتنا التعليمية إلى النصف).

كل هذا حدث لنا بسبب التعقيدات والمشاكل المصاحبة لإصدار التأشيرات. وبالطبع، كما أسلفنا في الفصل الثامن، كلما كانت المفاوضات خارج بلادنا، خسر المفاوض الأمريكي. إذ تجبر تعقيدات الهجرة والقيود المفروضة على السفر إلى أمريكا تلك الخسارة بانتظام للشركات الأمريكية.

إننا نشمن عاليًا ذلك الموجز الشامل لموضوع يخص قضيتنا، الصادر عن إعلام دولة ثالثة محايدة⁽¹⁵⁾، وكالة الصحافة الفرنسية، وعليه، فقد أعدنا طباعته هنا:

تعقيدات السياسة الأمريكية في منح تأشيرات الدخول تروع الطلاب والمستثمرين:

لقد رحلت فتاة آسيوية مراهقة بعد أن وضعت الأغلال في يديها، بسبب دخولها الولايات الأمريكية المتحدة قبل خمسة أيام من موعد قبولها في المدارس الأمريكية، الأمر الذي يعكس شدة التعقيدات المفروضة على سياسة الهجرة.

من ناحية أخرى، وضع مؤرخ بريطاني في التاسعة والسبعين من العمر، جاء للبحث في مكتبة الكونغرس في حياة الزعيم السياسي الكبير، هنري كيسنجر (Henry Kissinger)، في كرسي متحرك عند وصوله لمطار دلتا في واشنطن، ثم دفع به إلى غرفة صغيرة، ليجد نفسه أمام مشرف يتدلى مسدسه على فخذه.. حدث ذلك كله، دون أدنى سبب واضح.

على الرغم من أن كل أوراقه الخاصة بالسفر نظامية وسليمة، إلا أن السيد أليستير هورن (Alistair Horne) اشتكى بمرارة في مؤتمر صحفي عقده في واشنطن يوم الثلاثاء، قائلاً: "لقد أوقفت ووعملت معاملة شائنة".

ومن نافلة القول إن تأثير السياسات الأمريكية بشأن إصدار تأشيرات الدخول إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 م، وحماس المسؤولين الزائد عن اللزوم، لم يقتصر على إثارة الرعب في نفس الطلاب الأجانب والسياح فحسب، بل امتد ليعكر صفو مناخ استثمار أغنى أمة في العالم، ويقرع جرس إنذار الخطر الذي يهدد اقتصادها، حسبما أفاد الخبراء في المؤتمر الذي نظمه مركز الإستراتيجية والدراسات العالمية.

ومن بين الحالات التي وردت لتسليط الضوء على ما يلحق بالاقتصاد، الأمن، العلوم والدبلوماسية الأمريكية من خسارة، وما تعانيه كل تلك المجالات الحيوية من مأزق حقيقي بسبب ما طرأ على السياسات الأمريكية من تغييرات في إصدار تأشيرات الدخول، من بين كل تلك الحالات، نذكر:

- ألفي مؤتمر أعمال عالمي كان يزعم عقده في هاواي في اللحظة الأخيرة، ليعقد في هونغ كونغ، بسبب فشل المنظمين في الحصول على أوراق السفر اللازمة لمعظم أعضاء الوفد المشاركين فيه، الذين يمثل الصينيون معظمهم.
- أرجأت بعض شركات الطيران الأمريكية العملاقة (Lockheed Martin Corporation) تجاربها الهادفة لخدمة نشاطات الطيران المدني؛ لأنها فشلت في الحصول على تأشيرات الدخول لعلماء روس، كان يفترض أن يشاركوا في تلك التجارب.
- انتظرت شركة في شمالي إلينويس حصول زبائنها القادمين من الصين لمعاينة المنتجات وتحقيق صفقة بملايين الدولارات، سبعة أشهر لكي يحصل أولئك الزبائن على تأشيرات دخول، لكن انتظارها طال، فذهبت آمالها في

تحقيق هدفها أدرج الرياح. وأخيراً، أعلنت الشركة إفلاسها، فعرضت في مزاد علني للبيع.

طبقاً لدراسة أجراها أحد القطاعات الخاصة، خسرت المؤسسات التجارية الأمريكية في الفترة بين عامي 2002 و 2004 م، نحو (31) بليون دولار، لأن المسؤولين الأجانب لا يستطيعون دخول الولايات الأمريكية المتحدة لكي يتمكنوا من شراء البضائع الأمريكية والخدمات، أو زيارة المعارض التجارية.

في الفترة بين عامي 2003 و 2004 م، انخفض عدد الطلبات التي تقدم بها الطلاب الأجانب للدراسة في أمريكا بنسبة (30%)، وعليه، أظهرت الجامعات انخفاضاً في معدل القبول بنسبة (20%).

الوضع معقد إذن، ويتطلب تدخلاً شخصياً من الرئيس جورج دبليو بوش (George W. Bush) حسبما صرح وزير الدفاع السابق فرانك كارلوسي (Frank Carlucci) في المؤتمر. كما أكد أهمية سرعة تحرك الرئيس للحيلولة دون تآكل سمعة الولايات الأمريكية المتحدة في الخارج.

وأضاف كارلوسي (Carlucci): ”تعد تلك السياسة معول هدم يسهم بشكل فعال في إثارة النعرات ضد الولايات الأمريكية المتحدة وتآكل سمعتها حول العالم، وإن كان الرئيس بوش (Bush) جاداً في حل تلك المعضلة، في ذلك السياق، فعليه توجيه جهده لمعالجة سياسة إصدار التأشيرات“.

”فانفرصة سانحة للرئيس بوش (Bush) لكي يثبت ريادته القيادية، فيؤكد أن البلاد ليست ضد الأجانب، وأن أبوابنا مشرعة، كما بإمكانه تشجيع البيروقراطيين وحثهم على الاستفادة من هذا الخليط الذي يجمع كل ألوان الطيف من الراغبين في دخول بلادنا“.

من جانبه، قال ريتشارد كيركلاند (Richard Kirkland)، نائب رئيس
شعبة تطوير العمل التجاري العالمي بشركة (Lockheed): ”المهم هنا هو
الاستشراف والمعالجة“ لتسهيل الحصول على تأشيرات الدخول.

كما أضاف: ”(100%) تقريباً من برامج الفضاء الأمريكية يساهم فيها
أجانب بطريقة ما، أو تحتوي على مواد مستوردة من الخارج“.

وفي السياق ذاته قال دون مونزالو (Don Monzalo) رئيس لجنة أعمال
صغيرة في مجلس النواب الأمريكي: ”إن سياسة أمريكا الخاصة بإصدار
التأشيرات عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تهدد أمن اقتصاد بلادنا،
وعليه، فلا مناص من إجراء تعديلات حاسمة على تلك السياسة لتعزيز
صادرات الولايات الأمريكية المتحدة، لاستعادة ريادتنا في التقنية وتوفير المزيد
من فرص العمل“.

قال مونزالو (Monzalao) الذي ينظم حملة من أجل تسريع إجراءات
تأشيرة الدخول للشركات: ”ترتب الشركات المتعددة الجنسيات لتنظيم أسواق
عبر البحار تقادياً لإجراء اتنا الاستبدادية في إصدار تأشيرة الدخول“. فتكللت
جهود حملته بالنجاح، إذ تمكن في وقت مبكر من هذا العام من تسوية الأمر بين
الولايات الأمريكية المتحدة والصين، حيث سمح للمسؤولين بالتنقل بين البلدين
مدة اثني عشر شهرًا بتأشيرة دخول واحدة بدلاً من اللهث وراء الحصول على
تأشيرة جديدة في كل مرة يريد فيها هذا المسؤول أو ذاك، السفر لهذه الدولة
أو تلك.

من ناحية ثانية، صرح معهد سياسة الهجرة، وهو جهة مستقلة تعنى
بحركة الناس عبر العالم، صرح يوم الثلاثاء قائلاً: ”لقد حان الوقت لتوحيد
جهود مشرع القانون الأمريكي، قادة العمل التجاري وخبراء السياسة العامة
والهجرة، لاتخاذ إجراءات حاسمة لإصلاح قانون الهجرة“.

ومن جانبه قال لي هاملتون (Lee Hamilton) وهو أحد الذين ترأسوا لجاناً خاصة للتحقيق في هجمات عام 2001 م الإرهابية: ”لا الأمن القومي ولا الحريات الفردية يمكن صونها كما ينبغي في الولايات الأمريكية المتحدة دون قوانين هجرة حساسة وفعالة“.

كما قال ويليام ويبستر (William Webster) وهو رئيس سابق لكل من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ومكتب المباحث الاتحادي، عن ظاهرة إثارة الرعب في نفس الطلاب الأجانب: ”إننا نفقد جراء هذا السلوك، فرصاً سانحة مواتية للعلاقات الدبلوماسية العامة؛ لأن أولئك الطلاب هم أفضل سفراء يمكننا الحصول عليهم“.

ومن جهة أخرى، قال السفير الأردني لدى واشنطن، كريم توفيق كوار، إن عدد الطلاب الذين يفدون من العالم العربي للدراسة في واشنطن، قد سجل انخفاضاً بأكثر من (30%).

كما أظهر مسح أجري مؤخراً أن (65%) من إجمالي عدد الطلاب في ست دول شرق أوسطية، ما زالوا يرغبون في الدراسة في الولايات الأمريكية المتحدة، لكن المشكلة أن (25%) فقط من الذين جاءوا إلى هنا، يحملون فكرة إيجابية“.

الخلاصة :

يمكننا أن نعود بالذاكرة إلى ثمانينيات القرن الماضي، عندما أصيبت التجارة الأمريكية مع اليابان بالعجز بسبب توتر العلاقات بين بلدينا. واليوم تأتي الصين لتحل محل اليابان يومئذٍ، فتأخذ الدور لتشكّل «المعضلة التجارية رقم واحد».

في عام 2003 م، بعث ج. دبليو ماريوت (J. W. Marriott) ممثلاً لمجلس الرئيس الخاص بشؤون التصدير، رسالة إلى الرئيس بوش (Bush) حاثاً إياه

على ضرورة ممارسة ضغوط سياسية على الصين، بهدف خلق عوائق تحد من تجارتها. وحدد السيد ماريوت (Marriott) أسباب شكاوى المجلس في الآتي:

- انخفاض العملة الصينية.
- عدم وجود ضريبة على السلع المستوردة.
- تلقي الشركات الصينية المحلية إعانات مالية حكومية.
- عوائق الاستثمارات الخارجية.
- سوق استهلاكي نام.

على الفور، اندفع الرئيس يعمل في كل تلك الموضوعات، فأحرز بعض التقدم – فبدأ الصينيون يزيدون قيمة اليوان رويداً رويداً، على سبيل المثال.

ثم في شهر أغسطس من عام 2004م، بعد أن تأكد أن سياسات الحكومة الأمريكية تشكل أحد أسباب العجز التجاري مع الصين، كتب السيد ماريوت (Marriott): ”بصفتنا أعضاء لمجلس شؤون التصدير التابع للرئيس، نتقدم إليكم في بداية عهد إدارتكم، بكل احترام وتقدير، أملين إعادة النظر في السياسة الأمريكية بشأن العقوبات الأحادية وتقييمها بشكل دقيق وشامل“. ثم أورد السيد ماريوت (Marriott) في شهر سبتمبر من العام نفسه قائلاً: ”وعليه، نرى أن تنصرف الضوابط والقوانين التي تحكم تصدير التقنية الأمريكية لتعزيز التعاون المشترك، أكثر من عنايتها بضبط الصفقات التجارية الفردية“.

بالتأكيد نحن نوافق، وفي الواقع، حتى كريس كوكس (Chris Cox) قد سبقنا إلى ذلك فوافق عام 1999 م، على أن نتائج بعض ضوابط تصدير التقنية العالية، كانت ضئيلة يومئذ، مؤكداً: ”تتمثل حقيقة الحياة القاسية في إمكانية إتاحة مثل هذه التقنية“⁽¹⁶⁾. لكن مع ذلك، تسير وتيرة تخفيف قيود تصدير التقنية العالية ببطء شديد في ظل بيئة التخويف الحالية التي تروج لها هذه الإدارة. ويجسد تقرير كوكس (Cox) خطورة التوظيف السياسي لإثارة

الخوف والذعر في النفوس، أبلغ تجسيد. وبالطبع، إنه تجسيد لتناقض الكتاب الذي بين يديك الآن.. إنه تجسيد لتناقض (الصين الآن).

لتحقيق سياسة تجارية معقولة، تشمل تخفيف ضوابط تصدير التقنية العالية من جهة، وتسهيل إجراءات إصدار تأشيرات الدخول لرجال الأعمال من جهة أخرى، لا بد لنا من التفكير في الحقائق، لا الأوهام والخوف.

صحيح.. الإرهاب مشكلة كبيرة. لكن تصويره على أنه حرب مقدسة، لا يضر بالإنتاج فحسب، بل هو أمر في غاية الخطورة. فالأوروبيون مثلاً، يتعاملون مع الإرهاب مثلما يتعاملون مع أي جريمة من الجرائم الأخرى. وبالطبع، هو أكثر من ذلك بكثير. لكنه لا يمثل شيئاً ألبتة مقارنة بالتهديد الذي كان يشكله الاتحاد السوفيتي السابق، الحرب العالمية الثانية، فيتنام أو حتى المجزرة الحالية في العراق.

أما الدول الأخرى، بما فيها الصين، فلا تمثل الآن أي تهديد عسكري للولايات الأمريكية المتحدة. ولن تكون كذلك إلى الأبد. لنعيدها مرة ثانية: الدول الأخرى ليست تهديداً عسكرياً. الدول الأخرى، تمثل فرصة عظيمة للشركات الأمريكية. وحتى نقبل هذه الحقيقة الجوهرية، سوف يكون تأثير نصيحة السيد ماريوت (Marriott) الجيدة، محدوداً جداً في تحسين قدرة التجارة الأمريكية على المنافسة في الأسواق العالمية.



الهوامش :

- 1 - مأخوذ عن ليلاند د. بالدوين (Leland D. Baldwin) ” بناء السفن في المياه الغربية» (Mississippi Valley Historical Review) 1993م، ص 29 - 44.
- 2 - لمزيد من المعلومات، ادخل إلى الموقعين:
www.ethics.org و www.business-ethics.org
- 3 - مجلة (USIA) الإلكترونية، 3 (5) نوفمبر 1998م.
- 4 - اقتبست هذه الفقرة من الموقع: www.haynesboone.com
- 5 - حظي موضوع الرشا باهتمام بالغ في جميع بلدان العالم. انظر مشكوراً: كام-هون لي (Kam-hon Lee)، قونق - منق كيان (Gong - ming Qian)، جولي يو (Julie Yu)، وينق هو (Trading Favors for Marketing Ad- Ying Ho)، “vantage : شهادات من هونغ كونغ، الصين والولايات الأمريكية المتحدة (Journal of International Marketing)، 13(1)، 2005، ص 1 - 35.
- 6 - www.transparency.org
- 7 - جون ر. ويلك (John R. Wilke) وستيفن باور (Steven Power) ”الولايات الأمريكية المتحدة تصعد المهندس دايملر بروب (The Daimler Probe)“. (Globe and Mail) أغسطس 2005م، ص B1.
- 8 - بوول تيلور (Finan-) (Laucent Fires Four Staff in China) (Pual Taylor) (cial Times) السابع من أبريل، 2004م، ص 24.
- 9 - ربما يلاحظ القارئ الفرق بين المبلغ الذي قدمته شركة (Lockheed) لـ (تاناكا - Tanaka) (مليوناً دولار عام 1972 م، وبين ذلك الذي قدم من قبل شاوينق / شنق (Chaoying / Chung) لـ (كلنتون / قور / Clinton) (35) (- Gore ألف دولار عام 1996 م).
- 10 - طوم رودز (Tom Rhodes) (كلينتون يسوق الأمن الأمريكي إلى بيجينق، (The Times London)، الحادي والعشرون من مايو 1998 م، ص 17.

- 11 - ربما ظن بعض الناس أن تلك السخرية ضد السيد كوكس (Cox) هي مجرد حقد أعمى، لا مبرر له من جون (John) بسبب خسارته ثلاث مرات ضده في انتخابات الكونجرس بمقاطعة كاونتي في الأعوام: 2000، 2002، 2004م. في الحقيقة، كان السبب الرئيس لدخول جون (John) السباق ضد مسؤول محصن جيداً، هو مجرد الاحتجاج ضد التحريض السياسي الذي يمارسه كوكس (Cox) لتشويه صورة الصين.
- 12 - أنتوني لويس (Anthony Lewis) حدث هنا (Wall Street Journal) السادس عشر من سبتمبر، 2000 م، ص 15.
- 13 - ديفيد ج. سفدج (David G. Savage) (Government News Media Settle) ، ون هولي (Win Ho Lee)، Los Angeles Times، الثالث من يونيو، 2006 م، ص A1.
- 14 - كيث برادر (Keith Bradher) “ For Chinese U.S. products Don't Measure Up” New York Times، الثامن عشر من نوفمبر 2005م، ص 3.
- 15 - لكن بالطبع، هل التزم الفرنسيون أبداً الحياد عندما يتعلق الأمر بالولايات الأمريكية المتحدة؟ ” تشديد القيود على إصدار تأشيرة الدخول يثير الرعب في نفس الطلاب والمستثمرين “ (Agence France Press) الرابع من مايو، 2005 م.
- 16 - بيتر ج. قوسيلين (Peter G. Gosselin) ” كوكس (Cox) يعود مرة أخرى لتخفيف إجراءات بيع أجهزة الحاسوب ضمن صادراتنا للصين ” Los Angeles Times، الحادي عشر من يونيو، 1999 م، ص C1.

